مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٣٠**

الإثنين، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد بايك جي – أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد جيانغ هوا
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2014/131)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1425716 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2014/106)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2014/131)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/131، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/106، التي تتضمن مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير، الذي أعد وفقا للفقرة ١٤ (د) من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، وقدمه فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١).

وفي هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد طارق متري، وسعادة السيد أوجين – ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، معروض عليكم تقرير الأمين العام عنبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2014/131) الذي يغطي الأحداث التي وقعت في البلد منذ

صدور آخر تقرير له في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/516).

في ٨ آذار/مارس، جرى تحميل النفط الليبي على ناقلة ترفع علم كوريا الشمالية تدعى ”Morning Glory“ على يد مجموعات مسلحة ما برحت تسيطر على عدد من المرافئ والحقول النفطية في شرق ليبيا لعدة شهور. أن هذا العمل غيرالشرعي هو خرق لسيادة ليبيا على مرافئها ومواردها الطبيعية.

تكلمت امام مجلسكم منذ ثلاثة أشهر (انظر S/PV.7075) عن التردي المستمر في الحالة الأمنية في جميع أنحاء ليبيا، وعن تصاعد مشاعر الإحباط حيال العملية السياسية. وألمحت إلى الإستقطاب الحاد الناتج عن الخلاف بشأن ادارة المرحلة الانتقالية والذي يجسد بدوره انقساما سياسيا وايديولوجيا أعمق. وفي ٢ آذار/مارس، اقتحم محتجون مقر المؤتمر الوطني العام مطالبين بحلّه. وقام ما يناهز المئة والخمسين من الشبان بتخريب قاعة الاجتماعات الرئيسية واعتدوا على اعضاء من المؤتمر الوطني العام الذين أصيب أربعة منهم بجروح. لقد ادنت بشدة اعمال العنف ضد أعضاء المؤتمر ومقره، مؤكدا ضرورة احترام مؤسسات الدولة الشرعية، وفي نفس الوقت مشددا على التمسك بالحق في حرية التعبير. كما وضحت أن استخدام القوة لتحقيق اغراض سياسية أمر مرفوض بشكل لا لبس فيه .

لم يؤد قرار المؤتمر الوطني العام في ٣ شباط/فبراير، المتعلق بنقل السلطة حسب الأصول إلى هيئة تشريعية منتخبة دستوريا، إلى تخفيف حدة

التوتر قبل ٧ شباط/فبراير، الموعد الذي اعتبره البعض، وعلى نحو خلافي، تاريخا لنهاية ولاية المؤتمر الوطني العام. واستجابت هذه الهيئة للضغط الشعبي، بأن اختارت المضي في اجراء انتخابات مبكرة، مما ادى بواقع الأمر إلى اقامة مرحلة انتقالية ثالثة جديدة ستستمر حتى انتهاء عملية دستورية أطول فترة. وأنشأت لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضوا للنظر في إدخال تعديلات على الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الإنتقالي في آب/اغسطس ٢٠١١ .

ولم تنجح الجهود المكثفة الرامية إلى حل الخلافات والتوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق بشأن ادارة المرحلة الإنتقالية، بما في ذلك ما يتصل

بمستقبل المؤتمر الوطني العام والحكومة. ولم توفق في وضع حد للانقسامات التي شلّت العملية السياسية. ولا تزال التباينات الكبيرة قائمة بشأن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وتحديد الصلاحيات التي ستمنح للرئيس في المستقبل. كما لا يزال تنفيذ قانون العزل السياسي مسألة خلافية .

وخلال هذه العملية، استمرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تشجع الأحزاب المختلفة على التوصل إلى اتفاق بشان الأولويات الوطنية الرئيسية وكيفية ادارة المرحلة الإنتقالية. وعقدت، لهذا الغرض، لقاءات تشاورية منتظمة متتالية مع قيادات أهم القوى السياسية والمدنية.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، ازدادت حدة العنف في مختلف انحاء ليبيا. ففي شهر كانون الثاني/يناير واوائل شباط/فبراير وقعت اشتباكات في منطقة ورشفانا غرب طرابلس وكانت اصوات القذائف تسمع على مقربة من مقر بعثة الأمم المتحدة.

وشهدت سبها، في الجنوب، والكفرة، في الجنوب الشرقي، تحولت شكاوى ومنازعات سياسية واقتصادية واجتماعية إلى حالات عنف مسلح بين الجماعات المتنافسة اتخذ الكثير منها طابعا قبليا أو إثنيا. واستفاد عدد من مؤيدي النظام السابق من الحالة واحتلوا، لفترة وجيزة، مرافق حكومية. وبلغت حصيلة المعارك في سبها ما يزيد على مائة قتيل، بمن فيهم الأطفال والمسنين. واجبرت مئات العائلات على النزوح، وعانى الكثيرون من النقص في المحروقات والمواد الغذائية والطبية. وتحركت بعثة الأمم المتحدة بسرعة، بالتعاون مع السلطات الحكومية والمحلية، من أجل تقديم الإغاثة

الطارئة للعائلات النازحة في اوباري وسبها. ويجري على قدم وساق تزويد الكفرة بمواد الإغاثة.

وفي الشرق، استمرت، بلا هوادة، حملة الاستهداف من خلال الإغتيالات والاستهدافات والتفجيرات والخطف، ووصلت حدا لا يمكن تحمله. ووقعت ضحايا عديدة في صفوف المسؤولين الأمنيين والقضائيين. وكما عانى المدنيون من الإرهاب والتهديد الذي لم يجر الإبلاغ عنه. وشكل اغتيال سبعة مواطنين

مصريين، كلهم مسيحيون، في بنغازي تعبيرا مفجعا عن الفلتان الأمني الخطير. لكن ما يستحق ذكره هو الإدانة والاستنكار لهذه الأعمال على نطاق واسع من جانب الليبيين وقادتهم.

ويتصاعد الغضب الشعبي في بنغازي، المدينة التي تعتز بدورها في وضع حد لعقود من الطغيان. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن كبح جماح مرتكبي هذه الحملة الارهابية البشعة تقع على عاتق الدولة، فإن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر الجهود

بين الحكومة والقوى السياسية والمدنية والثورية بهدف حماية السكان المدنيين. ولا بد لي من القول في هذا السياق إن الأمم المتحدة تعرّضت للانتقاد من جانب الذين لديهم توقعات تفوق بكثير ولاية بعثة الأمم المتحدة، بأنها عاجزة عن توفير الحماية للسكان المدنيين.

وثمة مظاهرات تحدث منذ أوائل شباط/فبراير اعتراضا على استمرار المؤتمر الوطني العام في تأدية مهامه. وتتزايد مشاعر الحقد والعداء بقوة بين الفريقين الرئيسيين غير المتجانسين. وتواجه ليبيا خطر الشروع في مسار جديد من أعمال العنف التي لم يسبق لها مثيل.

وفي ١٨ شباط/فبراير، وجّه لواءان مسلحان إنذارا إلى أعضاء المؤتمر الوطني العام بالتنحي خلال خمس ساعات أو مواجهة التدخل العسكري. وقد جاء هذا التصعيد عقب سلسلة من الهجمات على وسائط الإعلام التي تعارض المؤتمر الوطني العام بشدة. وبعد الاتصالات التي قمت بها مع الزعماء السياسيين وقادة هذين اللواءين، دعوت في بيان علني إلى ضبط النفس، وحذّرت من مغبة اللجوء إلى العنف، ووجّهت نداء من أجل العودة إلى الحوار السياسي. وفي اجتماع لي مع قادة اللواءين، كررت هذا الموقف، وطلبت إليهم حل المشاكل السياسية بالوسائل السياسية. ويُعتَقد على نطاق واسع أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كان لها دور في المساعدة على تجنّب أعمال العنف في هذه المناسبة. لكن المؤسف أن بعض الأصوات التي تتعالى بالانتقاد أو حتى بالافتراء قد فاتها التعرف على الدوافع الحقيقة لمبادرات الأمم المتحدة وما ينتج عنها من مفاعيل.

وإدراكا لدورنا الحيادي، واحترام السيادة الوطنية لليبيا، والالتزام الصارم بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، أثابر على دعوة جميع الأطراف الفاعلة على الساحة الليبية إلى التمسك بالمصالح الوطنية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة لحل النزاعات السياسية. وكررت أيضا الكلام عن دعم الأمم المتحدة للحفاظ على شرعية المؤسسات الليبية المنتخبة، ودورها في تحويل السلطة سلميا إلى هيئة منتخبة.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، جرت انتخابات هيئة صياغة الدستور، حيث قدّم ٦٤٩ شخصا ترشيحهم لهذه الانتخابات. وتنافست ٥٤ مرشحة على المقاعد الستة المخصصة للنساء، وأدلى ٥٠٩٠٤٣ ناخبا بأصواتهم، الأمر الذي يمثل ٤٦ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ١ ١٠١ ٥٤١ ناخبا. وهناك مليون ليبي سجّلوا أسماءهم للاقتراع هذه المرة، بينما كان العدد ٢,٧ مليون ليبي في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى مقاطعة الأمازيغ لهذه الانتخابات، كانت هناك مقاطعة كبيرة من جانب التابو والطوارق في الجنوب. ويتعلق موقفهم هذا بمطلب إنشاء آلية لاتخاذ القرارات في هيئة صياغة الدستور بالتوافق عندما يتعلق الأمر بحقوقهم. وتعيّن إعادة إجراء الانتخابات بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير في حوالى ٢ في المائة من المراكز. وفي بعض منها، لم تجرَ الانتخابات بسبب المقاطعة. وحالت الاعتبارات الأمنية دون إجراء الانتخابات في مدينة درنا. وهناك ما مجموعه ١٣ مقعدا لم يتم شغلها من أصل ٦٠ مقعدا في جميع أنحاء ليبيا.

إن هناك تزايدا مثيرا للجزع في عدد الهجمات التي شنّت على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية. فكانت عدة محطات تلفزيونية في طرابلس وبنغازي هدفا لأعمال تخريبية مسلحة. ولقد تم اختطاف عدد من الصحافيين والإعلاميين. وهذه الهجمات التي شنّت على وسائط الإعلام والأفراد كانت موضع إدانة، ويجب أن تظل موضع إدانة.

وفي شباط/فبراير، أصدر المؤتمر الوطني العام قانونا يعاقب بالسجن أي شخص يقوّض ثورة ١٧ شباط/فبراير، أو يوجه الاهانة علنا إلى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، أو يشوه صورة العلم الوطني. وكان هذا القانون محل انتقاد

كثير من الليبيين باعتباره يتعارض مع الإعلان الدستوري الليبي، والتزامات ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان. ونحن ندعو المؤتمر الوطني العام إلى جعل هذا القانون متماشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي ٢ آذار/مارس، انتهت مهلة ال ٩٠ يوما التي حددها قانون العدالة الانتقالية لاستكمال النظر في أوضاع المعتقلين. وتشير الأرقام الأولية إلى أن العملية لم تكتمل بعد. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تشعر بالقلق إزاء التقارير عن استمرار التعذيب، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وأعمال الخطف، والاعتقالات السرية، وهي أمور تقوم بها ألوية تابعة اسميا لوزارتي العدل أو الدفاع. ووضع جميع المعتقلين فعليا تحت سلطة الدولة شرط أساسي لإرساء سيادة القانون في البلد.

إن جهود تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية لا يزال يعوقها غياب اتفاق سياسي على إعادة بناء جيش وطني، وإدماج مقاتلي الثورة، وجمع الأسلحة. وسوف يتطلب حل هذه المشكلة استراتيجية واضحة، وإعطاء عدد من الضمانات للثوريين الذين لا يخضعون لسلطة الدولة سوى بشكل اسمي. ويشمل ذلك الاعتراف بمساهماتهم في الثورة، وتوفير الضمانات المتعلقة بحقوقهم ومصالحهم المشروعة.

وعلى الرغم من وجود عدد من المشاكل المنهجية، فإن الأمم المتحدة تثابر على بذل الجهود. فبالإضافة إلى تقديم المشورة والمساعدة التقنية، يولى اهتمام خاص لوضع البرامج الوطنية بغية ضبط مخزونات الأسلحة والذخائر، والأسلحة الثقيلة، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة. ويسرني إبلاغكم بأن الحكومة تجاوبت واتخذت خطوات لإنشاء بنية تتولى هذه المسائل.

إن الدعم الدولي لليبيا المنسّق تنسيقا جيدا أمر حيوي. وفي هذا الصدد، أرحب بمؤتمر روما الذي انعقد في ٦ آذار/مارس وما أسفر عنه من نتائج بمشاركة عدد كبير من البلدان، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، والبلدان المجاورة، وأصدقاء ليبيا الآخرون. ويتوقع شعب ليبيا من المجتمع الدولي أن يساعده في تحقيق المهمة الصعبة المتمثلة في بناء دولة ذات مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة.

غير أن دعم ليبيا لا يكتسب معناه كاملا وفاعليته إلا إذا التزم القادة الليبيون بصورة لا لبس فيها بهذا الهدف وبالإرادة السياسية الضرورية لحل المشكلات الرئيسية التي تواجه البلد عن طريق الحوار وتضافر الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد متري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب ذلك القرار. ويغطي التقرير الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، حيث اجتمع أعضاء اللجنة خلالها مرة واحدة في مشاورات غير رسمية.

في ١٠ شباط/فبراير، قدمت إحاطة إعلامية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن العدد الإجمالي للمسائل المعروضة على اللجنة قد انخفض خلال العام الماضي، فإن مستوى تعقيدها قد ازداد زيادة كبيرة. وذكّرت الوفود بأن اللجنة وفريق الخبراء يعتمدان على تعاون الدول الأعضاء من أجل النجاح في الاضطلاع بعملهما، وطلبت إلى الوفود الإجابة على رسائل الفريق واللجنة في الوقت المناسب، والنظر بعين القبول في طلبات الزيارات التي قدمها الفريق. ووضّح الفريق، الذي شارك عن طريق التداول بالفيديو، الحظر المفروض على الأسلحة في الاتجاهين، مع التركيز على

تفصيل الاستثناءات من حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، مسلطا الضوء على ضرورة قيام الدول الأعضاء التي تزود مواد قاتلة للحكومة الليبية بإدراج المذكرة الموجهة من الهيئة المسؤولة عن شراء الأسلحة – إدارة المشتريات العسكرية في وزارة الدفاع الليبية – بهدف التقليل إلى أدنى حد من خطر تحول المواد مختلف الجماعات المسلحة، التي قد تستخدمها في وقت لاحق لتقويض سلطة الحكومة.

أما فيما يتعلق بتجميد الأصول، فقد أفاد الفريق بأن بعض الدول الأعضاء تفتقر إلى الإطار القانوني الوطني لتنفيذ تدابير تجميد الأصول بصورة سليمة. علاوة على ذلك، شدد الفريق على أن الحكومة الليبية سعت لاسترداد الأصول المجمدة، التي تعود لأفراد حددت أسماؤهم، على أساس أنها مسروقة من الشعب الليبي، وينبغي ألا يتم هذا إلا بعد توصل إحدى المحاكم المختصة إلى استنتاج بهذا الشأن.

فيما يتعلق بحظر السفر، شجع الفريق الوفود على أن تشاطر اللجنة أو الفريق أي معلومات قد تكون لديها عن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة.

في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، تلقت اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء بموجب القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣). وسوف ألخص بعض الملاحظات الواردة في التقرير النهائي. أما بخصوص حظر توريد الأسلحة، خلص الفريق إلى أن انتشار الأسلحة من ليبيا وإليها لا يزال يشكل تحديا كبيرا لاستقرار البلد والمنطقة. في هذا السياق، لاحظ الفريق أن سيطرة الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة على معظم المخزونات في ليبيا، فضلا عن عدم فعالية نظم مراقبة الحدود، لا تزال تمثل عقبات رئيسية تعترض مكافحة انتشار الأسلحة، وأن ليبيا قد أصبحت مصدرا رئيسيا من مصادر الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة. كما أشار الفريق إلى أن التحقيقات المتعلقة بعمليات نقل أسلحة إلى ١٤ بلدا جسدت النطاق المتنوع لديناميات التهريب، وأن التهريب من ليبيا كان يؤجج النزاع وانعدام الأمن، بما في ذلك الإرهاب، في عدة قارات، الأمر الذي من غير المرجح أن يتغير في المستقبل القريب.

وفي حين أن الفريق أشاد بإنشاء إدارة المشتريات العسكرية بوصفها مركز تنسيق للمساعدة الأمنية،فقد أعرب عن القلق إزاء عدد من المسائل المعلقة: الافتقار إلى الرقابة المركزية على المشتريات العسكرية؛ وعدم وجود جهات تنسيق محددة للوزارات غير وزارة الدفاع؛ انعدام الوضوح في ما يخص المستخدمين النهائيين بالضبط؛ والقدرة المحدودة لعدة قوى على إدارة المخزونات وتأمينها. وأخيرا، أعرب الفريق أيضا عن القلق إزاء عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك عمليات التسليم بدون إخطار للقوات الوطنية وعمليات النقل إلى مستخدمين نهائيين من غير الدول، ولا سيما السوق المدنية.

أما فيما يتعلق بتجميد الأصول، فقد ركز الفريق جهوده أصول الأفراد المخفية المدرجة أسماؤهم، بما في ذلك الأصول العائدة للساعدي القذافي. وكشف الفريق عن حالات أخرى حيث تفتقر الدول الأعضاء إلى القدرة التشريعية على تنفيذ تدابير تجميد الأصول، وفي إحدى الحالات أدت إلى تبديد ما يقرب من مليوني دولار من الأموال التي كان ينبغي تجميدها. أعرب الفريق عن القلق إزاء اللبس بشأن وسائل ومشروعية إعادة الأصول المجمدة إلى ليبيا، التي يُزعم أن أفرادا محددة هويتهم قد سرقوها.

فيما يتعلق بحظر السفر، أفاد الفريق بأن اثنين من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بموجب الحظر المفروض على السفر، عائشة معمر القذافي ومحمد القذافي قد غادر الجزائر ووصلا إلى عُمان، في انتهاكل للحظر المفروض على السفر،

كما أنه يواصل التحقيق في مؤامرة مزعومة لتهريب الساعدي القذافي وأسرته إلى المكسيك في عام ٢٠١١.

وناقشت اللجنة تقرير وتوصيات فريق الخبراء في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير. وقد حظي التقرير بقبول حسن بصفة عامة، وتمت الإشادة به على كمّ المعلومات. وكانت النقاط الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة هي القلق الشديد إزاء استمرار انتشار الأسلحة من ليبيا؛ الحاجة إلى زيادة توضيح هياكل وإجراءات الشراء الأسلحة في ليبيا؛ التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فيما يتعلق بتخزين المخزونات وتأمين حمايتها؛ وكيفية المضي قدما بتوصيات فريق الخبراء. ومن بين التوصيات الـ ١٥، وافقت اللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة لـ ٩ منها. وتوصيتان منهما لا تتطلبان أي إدراء من اللجنة، وببساطة أحاطت علما بهما. وتوصيتان موجهتان إلى مجلس الأمن. وعلقت اللجنة توصيتين في انتظار ما ستتمخض عنه إجراءات المتابعة ذات الصلة بالتوصيات الأخرى.

وفي الختام، أود أن أشير إلى بعض الإحصاءات المستكملة بشأن المسائل التي تناولتها اللجنة منذ صدور التقرير الدوري الأخير إلى المجلس. أما فيما يخص حظر الأسلحة، فقد وافقت اللجنة على طلبي استثناء وتلقت إخطارين لم يتخذ بشأنهما قرار سلبي. كما استجابت اللجنة إلى طلب من إحدى الدول الأعضاء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غاسانا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة. يسعدني أن أهنئك ووفد لكسمبرغ على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم خلال هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بشكر السيد طارق متري، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على إحاطته الإعلامية وعلى الجهد الذي يبذله على رأس البعثة من أجل مساعدة الشعب الليبي في ترسيخ الديمقراطية وإقامة مؤسسات الدولة.

من أجل مساعدة الشعب الليبي في ترسيخ الديمقراطية وإقامة مؤسسات الدولة، كما لا يفوتني أن أعبر عن خالص الشكر للسيد الأمين العام بان كي – مون على التزامه المستمر وجهوده المتواصلة لدعم الشعب الليبي والسلطات الليبية في هذه المرحلة الحرجة.

كما أشكر سعادة السفير غاسانا ممثل رواندا الشقيقة ورئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا، على إحاطته بشأن عمل اللجنة خلال الشهور الأخيرة، وتقديمه لتقرير فريق الخبراء. والشكر موصول أيضا لجميع أعضاء المجلس الذين عبروا باستمرار عن تفهمهم لاحتياجات المرحلة التي تمر بها ليبيا وتعقيدات الوضع على الأرض، واستعدادهم الدائم لدعم السلطات الشرعية في تأكيد سيادة ليبيا ووحدة أراضيها. لقد كانت الفترة الفاصلة بين هذا الاجتماع وتاريخ صدور تقرير فريق الخبراء باللغة العربية فترة قصيرة، لم تمكنا من الحصول على رأي الحكومة بشأن بعض النقاط الواردة في تقرير فريق الخبراء، ومن ثم أكتفي بالإدلاء ببعض الملاحظات العامة وبعض التعليقات الأولية انطلاقا مما ورد في تقريري الأمين العام، وفريق الخبراء.

لا شك أنه لا يستطيع أي ليبي أن ينكر أن الحالة في ليبيا ليست كما نتمناها، فبعد أكثر من سنتين من سقوط ديكتاتورية القذافي، لم ننجح بعد في إنشاء مؤسسات حقيقية، وفشلنا حتى الآن في إنشاء قوة مركزية لإنفاذ القانون وردع منتهكيه ومنع الإفلات من العقاب، وهو السبب الرئيس في

ضعف السلطة المركزية، ويكاد يجمع الليبيون على أننا بحاجة ماسة إلى تغيير طريقة العمل في أعلى هرم السلطة وفي أغلب القطاعات إذا أردنا أن نتقدم فعلا، وهو أمر قد يبدو صعب التحقيق في ظل المناكفات السياسية بين التيارات المختلفة، وجموح الطموحات الشخصية لبعض القيادات السياسية وحتى العسكرية، ولكن الشعب الليبي بصورة عامة عازم على تصحيح الوضع وتحقيق الأهداف التي ثار من أجلها وهو واثق من دعم كل الأصدقاء وأنا من جانبي واثق أننا سنرى تغييرا جوهريا على الساحة السياسية الليبية خلال هذه السنة.

لا يزال ضمان الأمن يشكل أول أولويات المواطن الليبي، فبدونه لن تستطيع السلطات أن تعمل. ولن يستطيع المواطن أن يمارس نشاطه الاقتصادي ولن تتحقق التنمية، ولكن لن يتحقق الأمن بمجرد الضغط على السلطات الليبية للقيام بمسؤولياتها سواء كان هذا الضغط داخليا أو دوليا. بل يحتاج الأمر إلى مساندة عملية من المجتمع الدولي بتلبية مطالب الحكومة الليبية من خلال تقديم المشورة ودعم القدرات، وتسليم المطلوبين للعدالة في ليبيا. فليبيا اليوم، على الصعيد الأمني، يتهددها خطران، الخطر الأول مجموعات متطرفة لها امتداداتها الدولية، وتسعى بكل الطرق إلى إعادة تشكيل الدولة وفقا لرؤيتها وتستخدم العنف والإرهاب لمنع قيام أي قوة شرعية قد تشكل خطرا عليها. ويتمثل التهديد الثاني في مجموعات من بقايا النظام السابق لا تزال تحتفظ بأسلحتها في عدة مناطق من ليبيا وتنشط لزعزعة الاستقرار كلما وجدت الفرصة مناسبة بالتنسيق وبدعم مباشر من كبار مسؤولي النظام السابق، الموجودين خارج ليبيا وخاصة في مصر وبريطانيا وألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية. وقد أثبتت أحداث الأسبوع الأول من شباط/فبراير الماضي، والتحقيقات التي جرت مع المتورطين فيها مدى ارتباطها بقيادات النظام السابق وخاصة في النيجر وتونس ومصر. وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أشكر حكومة النيجر الشقيق على استجابتها السريعة للمطالب الليبية بتسليمها لكل من عبد الله منصور وهو أحد القيادات العسكرية للنظام السابق، والساعدي القذافي بعد تأكدها من تورطهما في زعزعة الاستقرار في ليبيا. ونأمل أن تستجيب مصر الشقيقة لمطالب الحكومة الليبية وتسلم المطلوبين لديها، في أقرب وقت ممكن، خاصة وأن استمرار أنشطتهم الهدامة من شأنه أن يشغل السلطات الليبية بمكافحة الأعمال التخريبية ويضعف قدرتها على التحكم في الحدود وتهريب الأسلحة، الأمر الذي سينعكس سلبا على أمن مصر الشقيقة نفسها.

إن تسليم المطلوبين بقدر ما هو مسألة ثنائية، فهو أيضا التزام دولي بمقتضى قرارات مجلس الأمن، التي تدعو الدول إلى مساعدة ليبيا في مكافحة الإفلات من العقاب، ومن ثم نأمل ألا يهمل مجلس الأمن هذه المسألة. أريد أن أشير إلى أن ضعف السلطة المركزية في ليبيا وعدم وجود قوات رادعة لديها، قد شجع بعض الخارجين عن القانون على تعطيل موانئ تصدير النفط بقوة السلاح. وكنتيجة لذلك، إنخفض دخل ليبيا خلال السبعة شهور الماضية بما يزيد عن ٧٠ في المائة من الدخل المعتاد، الأمر الذي أدى إلى عجز كبير في الميزانية العامة يتم تعويضه من أرصدة البلد السيادية ولو استمر هذا الوضع واستمرت وتيرة الإنفاق الحالية دون إجراءات تقشفية فسيواجه البلد خطر الإفلاس وسيتزعزع السلم الاجتماعي.

وقد تجاوز الخارجون على القانون كل الحدود بمحاولتهم تصدير النفط بطريقة غير شرعية ونجحوا أخيرا في إقناع إحدى ناقلات النفط بالقدوم إلى ميناء السدرة لشحنها بربع مليون برميل من النفط الخام وتحويل ثمنه إلى تلك المجموعة الخارجة عن القانون. وأريد هنا أن أحذر كل من له علاقة بناقلة النفط المذكورة، سواء كانت دولة العلم أو الدولة التي تنتمي إليها الشركة المالكة للناقلة أو الدولة التي ستستلم شحنة النفط، بأنهم جميعا مشتركون في انتهاك سيادة ليبيا ومشتركون في

جريمة التهريب وجريمة القرصنة على موارد الشعب الليبي وأن هذا الأمر ستكون له عواقب وخيمة ولن تتسامح بشأنه السلطات الليبية، لا الحالية ولا المستقبلية. كما أوجه عناية المجتمع الدولي، من على هذا المنبر، إلى أن السلطات الليبية، ورغم قلة إمكانياتها الدفاعية، قد اتخذت الترتيبات اللازمة لحجز الناقلة ومحاكمة طاقمها. ويقع على المجتمع الدولي والدول الحريصة على سلامة بيئة البحر المتوسط أن تساعد ليبيا على إعمال القانون الدولي والوطني باحتجاز الناقلة المذكورة حتى لا نضطر لاستعمال القوة ضدها، وهو أمر سيسبب حتما تلوث مساحات كبيرة من مياه وشواطئ البحر المتوسط وسيتطلب جهدا دوليا وموارد كبيرة للسيطرة عليه. والحكومة الليبية تأمل أن يكون لمجلس الأمن موقفا واضحا من هذه المسألة، يؤكد دعم المجلس لسيادة ليبيا على أراضيها ومواردها.

بخصوص تجميد الأموال، أريد أن أُذكر بأن قرارات مجلس الأمن تلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحديد الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها أفراد أو كيانات مدرجة في قائمة الجزاءات وأن تقوم بتجميدها، وهذا الأمر لايمكن أن يتم دون أن تصدر الدول المعنية توجيهات إلى المؤسسات المالية على أراضيها. وللأسف، فإن دولا كثيرة لم تقم بذلك رغم الاشتباه في وجود أصول للمدرجين على القائمة في أراضيها. ويشير فريق الخبراء في الفقرة ٢١٩ من تقريره إلى أنه لم يجد أي بلد من البلدان التي زارها يملك القدرة على تجميد الأصول استنادا فقط إلى تعيين الأفراد والكيانات في أحد قرارات مجلس الأمن. وحسبما يقول الفريق في الفقرة ٢٢١ من تقريره: ”تترتب في هذه الحالة آثار خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير تجميد الأصول بموجب نظام الجزاءات المفروض على ليبيا ... وأي تدابير مشابهة قد يفرضها مجلس الأمن في المستقبل. فغياب القدرة لدى بعض الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبطل فعالية تلك التدابير“.

وبناء على ذلك، فإن ليبيا تؤيد بقوة توصية الفريق الواردة في الفقرة ٢٨٩ (ب) والفقرة ٢٩٠ من التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا تتبع الإجراءات القانونية حيال كل الأصول المجمدة لإثبات أنها تخص الشعب الليبي وتطالب بإرجاعها عبر عمليات قضائية في البلدان التي توجد فيها تلك الأصول. وتعتمد ليبيا على حسن نوايا الحكومات المعنية في تسريع الإجراءات وإتاحة الأصول في أسرع وقت ممكن للشعب الليبي، كما تنص على ذلك قرارات مجلس الأمن.

بخصوص حظر الأسلحة، أؤكد من جديد أن أي طلب للموافقة على تصدير أسلحة إلى ليبيا لا يتم عن طريق بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة أو بمعرفتها يُعتبر طلبا من جهة لا تتبع الحكومة الليبية. وتتحمل الجهة المصدرة المسؤولية حيال ذلك أمام مجلس الأمن. كما أؤكد أن إدارة المشتريات العسكرية بوزارة الدفاع هي الجهة المسؤولة عن طلبات الحصول على إذن استيراد الأسلحة وأن وزير الدفاع هو الوحيد المسؤول شخصيا عن شهادة المستخدم الأخير.

لقد بعث السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، برسالة إلى الأمين العام وإليكم، سيدتي الرئيسة باعتباركم رئيسا لمجلس الأمن، يطلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة سنة أخرى ونأمل أن يستجيب المجلس لهذا الطلب حتى تتمكن البعثة من مواصلة مهمتها في دعم الشعب الليبي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. فدور البعثة لا يمكن الاستغناء عنه في هذه المرحلة. والليبيون مدينون للأمم المتحدة بما تقدمه بعثتها من دعم له في مختلف المجالات ويأمل أن يستمر ذلك.

إننا نتطلع إلى المزيد من مساعدة مجلس الأمن لكي نحقق الأمن والعدل والمصالحة الوطنية وننتقل إلى حكم

ديمقراطي حقيقي ونأمل أن يكون مجلس الأمن أكثر تجاوبا مع طموحات الشعب الليبي من خلال الموافقة على ما يلي: أولا، إدراج المزيد من مسؤولي النظام السابق على قائمة حظر السفر وتجميد الأموال وخاصة أولئك الموجودين في مصر؛ ثانيا، مطالبة جميع الدول بتجميد أصول جميع كبار مسؤولي النظام السابق الذين تم تجميد ممتلكاتهم في ليبيا وإقرار إعادتها إلى الشعب الليبي تلقائيا حال ثبوت أنها له دون الرجوع إلى لجنة الجزاءات؛ ثالثا، الاستجابة السريعة لأي طلب للإدراج على قائمة منع السفر وتجميد الأصول تقدمه الحكومة الليبية بخصوص الأشخاص ورجال الأعمال والكيانات المتعاونة مع عائلة القذافي وكبار مسؤوليه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.